كما رأينا قواعد التسجيل والإدراج في السوق الرئيسة:
١-ممثلي مصدر الأوراق المالية
٢-لمستشار المالي لمصدر الأوراق المالية
٣-المستشار القانوني لمصدر الأوراق المالية
٤-متعهد التغطية

ممثلي مصدر الأوراق المالية:
عضو مجلس إدارة و أحد كبار التنفيذيين.

المستشار المالي :
يتمثل دور المستشار المالي في تزويد المصدر بالنصائح و المشورة حول تطبيق نظام السوق المالية و لوائحة التنفيذية.

المستشار القانوني:
يجب على المستشار القانوني التأكد من التزام ما تقتضيه المهنة عند تقديم المشورة إلى المصدر في ما له علاقة بطلب تسجيل الأوراق المالية و قبول إدراجها.

متعهد التغطية:
يجب عند طرح أوراق مالية أن يتم التعهد بتغطية الطرح بشاكل كامل من متعهد تغطية مرخص له من الهيئة و أن يتقيد متعهد التغطية بالقواعد المنظمة للكفاية المالية الصادرة عن الهيئة.

أما قواعد التسجيل والإدراج في السوق الرئيسة **الإلزامية** للسوق الموازية نمو تقتصر على المستشار المالي.

تشريعات السوق المالية السعودية:

نظام السوق المالية
لائحة سلوكيات السوق
لائحة طرح الأوراق المالية
قواعد التسجيل و الإدراج
لائحة أعمال الأوراق المالية
لائحة الأشخاص المرخص لهم
لائحة صناديق الاستثمار العقاري و لائحة صناديق الاستثمار
لائحة الاندماج و الاستحواذ
قواعدمكافحةغسل الأموال وتمويل الإرهاب
لائحة حوكمة الشركات

نظام السوق المالية ٢٠٠٣ يندرج تحته ٥جهات :
١-السوق المالية السعودية { تداول}
٢-مركز إيداع
٣-لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
٤- هيئة السوق المالية
٥- لجنة الاستئناف

لذلك بشكل عام الجهات الرئيسية ذات العلاقة في سوق الأوراق المالية :
يتشكل أي سوق مالي منظم من أربعة جهات رئيسية تمثل فى مجموعها الأطراف ذات العلاقة بالسوق.

١-هيئة السوق المالية: وهى الجهة المسئولة عن الحفاظ على النظام والعدالة والشفافية فى السوق من خلال وضع قواعد للتداول والتأكد من إتباعها وردع من يخالفها، وهى تقوم بهذا الدور بناء على إشرافها المتواصل على السوق لتطوير آلياته وتلبية احتياجات الأطراف الأخرى العاملة فيه.
مثالها: هيئة السوق المالية ..
Capital Market Authority

٢-المستثمر: وهو مصدر الأموال فى هذا السوق، سواء كان فردا أو اتخذ شكل شركة أو هيئة أو مؤسسة.

٣-العضو: الجهة المرخص لها بالتعامل بيعا وشراء فى السوق أي تنفيذ أوامر المستثمرين وقد يكون "شركة وساطة" أو "بيت وساطة" أو "بنك" أو أية "مؤسسة مالية" أخرى تمنحها هيئة السوق المالية الترخيص بمزاولة مهنة الوساطة.

٤-الوسيط: وهو موظف يختاره العضو ويقوم بعمليات الوساطة بيعا وشراء فى السوق لتنفيذ أوامر عملاء العضو.

تحدثنا فيما سبق عن هيئة السوق المالية و دورها التشريعي والرقابي.

٢-السوق المالية السعودية { تداول}:

إن السوق المالية التي أنشئت في المملكة العربية السعودية لتداول الأوراق المالية (تداول) هي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة.

أهداف السوق ما يلي:
١-التأكد من عدالة متطلبات الإدراج و كفايتها و شافافيتها و قواعد التداول وآلياته الفنية و معلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق.

٢- توفير قواعد و إجراءات سليمة و سريعة ذات كفاءة للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية.
٣-وضع معايير مهنية للوسطاء و وكالاتهم وتطبيقاتها.

التحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء من خلال المراقبة الدورية لضمان مدى التزامهم بمعاايير كفاية رأس المال و و ضع الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

٣-لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية:

تنشئ الهيئة لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. كما يدل عليها اسمها و فإن مهمة اللجنة تتمثل في القيام بالنظر في أحكام نظام السوق المالية و لوائحه التنفيذية و لوائح الهيئة السوق وقواعدهما وتعليماتهما في الحق العام والحق الخاص. للجنة الصلاحيات اللازمة لاستدعاء الشهود وإصدار الأوامرو القرارات، فرض العقوبات و الأمر بتقديم الأدلة والوثائق من أجل تسوية القضايا والشكاوى.

٥-لجنة الاستئناف:

نص النظام أيضاً على لجنة للاستئناف يشكلها مجلس الوزراء للنظر في القرارات التي تصدرها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. ويجوز استئناف القرارات الصادرة من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية أمام لجنة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها.

نظام تداول الأسهم في السوق السعودي:

وهو نظام متطور من حيث آليات ،TADAWUL "تم في عام 2001 استبدال نظام المعلومات الإلكتروني للأسهم بنظام "تـداول التداول والتسوية. فهذا النظام يوفر سوقاً يقوم على استمرارية إعطاء أوامر البيع والشراء لآخر سعر ، مع إعطـاء المعلومات الخاصة بحجم التداول وطبيعة المنشآت، وبهذا فهو يوفر الدعم لآليات
إيصال الأوامر وعلى الرغم من أن مستخدمي هذا النظام الجديد هم المصارف التجارية، إلاّ أن المصارف لم تعد تقوم بمقابلة الأوامر Orders Matching
كما هو الحال فـي نظـام المعلومات الإلكتروني للأسهم، بل إن المصارف تقوم بتحويـل الأوامـر التـي تستقبلها من المستثمرين إلى النظام الجديد. ثـم يحـاول هـذا النظـام الجديـد مقـارنة الأوامـر حسب أفضلية السعر والوقت. ومن الأوامر يتـم خـلق تـداولات وينجـم عن هذا التداول .Central Securities Depository جـديدة وهذه يتـم بثـها إلى وحدة الإيـداع المـركزي لـلأوراق المـالية . التحويـل الفـوري للأسـهم من حساب البائع إلى حساب المشتري

Tadawulوحسب نظـام تـداول

فإن كل مستثمر عليه أن يفتح
حساباً في المصرف حساب عضو.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "نظام تداول" يقصد به مجموعة من برامج الحاسـب الآلـي التى تخدم فئات متعددة من مستخدمي "النظام والتي منها الوسيط، بينما المقـصود بـ
قواعد التداول" مجموعة الأحكام التى وفقا لها يعمل نظام "تداول
https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/home?locale=ar

هذا وتتناول قواعد التداول المعمول بها في سوق المملكة العربية السعودية موضوعات عدة تخص فئات مختلفة من المتعاملين في السوق سيتم التركيز في هذا الإطار على ما يخص عمل **الوسيط المباشر.**

تعريفات هامة للتعامل مع القواعد:

١-العضو": وهو العضو المرخص لاستخدام نظام التداول
٢-مدرج": عندما ترتبط هذه الكلمة بورقة مالية معينة فتعني أن الورقة مدرجـة فـي
السوق ويسمح بتداولها على نظام التداول
٣-الرمز": وهو مجموعة حروف وأرقام تدل على ورقة مالية معينة من فئة معينة من فئات الأوراق المالية.
"٤-العميل": هو المواطن السعودي الجنسية أو مواطن إحـدى دول مجلـس التعـاون الخليجي أو الأجانب المقيمين بشكل نظامي في المملكة العربية السعودية.

"٥-ورقة مالية": وتعني أية ورقة مالية يتم تداولها في نظام التداولجميـع الحقـوق محفـوظـة.

"٦-الأمر": ويعني أي تعليمات للتداول في الأوراق المالية

"٧-صفقة/تداول": وتعني أي عملية شراء أو بيع لورقة مالية لقاء مقابـل,ولا تـشمل
عمليات مثل رهن الأوراق المالية أو تحويلها

٨-"العملية": وتعني أي تداول للأوراق المالية، بما فيهـا الـرهن أو تحويـل الأوراق المالية، والعمليات المشابهة.هذا ويمكن تقسيم القواعد المنظمة لخدمات الوساطة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

قواعد عامة:

تهتم بآلية عمل السوق من حيث جلسات وفترات التداول وتنفيذ الأوامر وعمليات التسوية وما إلى ذلك.

قواعد تنفيذ التداول: وتركز على إجراءات وملابسات تنفيذ الأوامر في السوق، والتجهيز لتنفيذ الأوامر قبل افتتاح السوق وخلال التداول في السوق وفي حالة إغلاق السوق.

مراقبة السوق: وتشمل حالات توقف التداول، وإلغاء الأوامر، والإيقاف المؤقت للوسطاء والمتداولين.

وفيما يلي عرض لكل مجموعة من المجموعات سالفة الذكر بشيء من التفصيل:

أولا: القواعد العامة:

قيود تداول الأسهم: يجب التأكد من استكمال تعبئة جميع المستندات والمعلومات المتعلقة بتداول الأسهم ومن عدم وجود أي قيود على التداول في الأسهم المطروحة للبيع، وأن يتأكد أيضاً من عدم وجود أي شروط على عملية البيع تكون مخالفة لهذه القواعد.

منع السداد المؤجل: لا يسمح بقبول سداد قيمة الحصص المشتراه بموجب شيكات مؤجلة الدفع أو بناء على أيشكل من تعليمات الدفع المؤجل الأخرى. ويكون العضو مسئولا عن أي مخالفة لذلك.

منع التداول خارج نظام التداول: لا يسمح بتداول الأوراق المالية المدرجة في نظام التداول إلا من خلال النظام عن طريق عمليات تداول بين الأعضاء.

التداول الزائف أو المضلل: أي شخص يتصرف أو يقوم بأي سلوك يؤدي إلى إنشاء انطباع كاذب أو مضلل فيما يتعلق بالسوق أو بالسعر أو بقيمة أي ورقة مالية يكون قد ارتكب مخالفة لهذه القواعد إذا فعل ذلك بهدف خلق ذلك الانطباع لتحفيز شخص آخر على شراء أو بيع أو اكتتاب في تلك الورقة المالية أو الامتناع عن ذلك أو ممارسة أو الامتناع عن ممارسة أي حقوق تنتج عن تلك الورقة المالية.

يعتبر مخالفة لتلك القواعد أي فعل يتم القيام به بغرض تكوين مظهر كاذب أو مضلل بوجود تداول نشط في أي ورقة مالية يتم تداولها في نظام التداول.

ومن الأمثلة على كيفية حدوث ذلك ما يلي:

١-من خلال عمليات تداول في ورقة مالية لا تؤدي إلى أي تغيير في الملكية.

٢-من خلال إدخال أمر أو أوامر لشراء ورقة مالية مع العلم بأن أمرا أو أوامر
بنفس الحجم وفي نفس الوقت تقريباً وبنفس السعر تقريباً لبيع نفس الورقة المالية قد تم إدخالها لصالح نفس الطرف أو لحساب أطراف آخرين، بهدف تضليل السوق فيما يتعلق بسعر تداول الورقة المالية.

٣-قيام شخص لوحده أو بالاشتراك مع أي شخص آخر أو أشخاص آخرين بتنفيذ سلسلة من عمليات التداول في أي ورقة مالية في نظام التداول وتكوين تداول نشط فعلياً أو ظاهرياً في تلك الورقة المالية أو رفع أو خفض سعر
تلك الورقة المالية بهدف تحفيز آخرين على شراء أو بيع تلك الورقة المالية.

٤-توزيع معلومات للتأثير على سعر أي ورقة مالية يحتمل أن ينخفض أو يرتفع بسبب عمليات السوق التي يقوم بها شخص واحد أو أكثر بغرض رفع أو خفض سعر ورقة مالية يتم تداولها في نظام التداول.

تداول الأسهم: يجب أن يتم تنفيذ جميع عمليات تداول الأوراق المالية على نظام التداول التي يقوم بها الأعضاء ضمن النظام بموجب هذه الأنظمة. ويعتبر تاريخ ووقت تقل ملكية الانتفاع في عمليات التداول هو نفس تاريخ ووقت التنفيذ في النظام.

تسجيل تعليمات العميل: يتوجب على العضو أن يسجل تعليمات العملاء الخاصة بعمليات سوق الأوراق المالية. وهذا يشمل، على سبيل المثال لا التحديد، التعليمات المكتوبة والتعليمات شفوية بالتلفون والتعليمات الإلكترونية بالإنترنت. ويتعين على العضو أن يحتفظ بالسجلات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا بعد تاريخ استلام تعليمات العميل. وإذا حصل هناك أي نزاع يتعلق بأي من هذه التعليمات فيتوجب الاحتفاظ بهذه التعليمات إلى حين حل ذلك النزاع نهائيا.

بينت المادة 38 من تظام السوق المالية المطصود بالوسي و قأ ضلت أته شاكة المساهمة التاي تعماي بالوساطة تطاوم بكي أ احد من الأعمال الخمسة التالية:

تعمل بصفة تجارية وسيطا في تداول الأوراق المالية بما فيها الحفظ.
تنفذ صفقات الأوراق المالية لصنع سوق فيها.
حيازة أو طرح الأوراق المالية نيابة عن مصدرها أو من ينوب عنه.
تقوم بوساطة لترتيب عقود تبادل العملة أو الأوراق المالية.
تقدم بصفة تجارية عرضاً للآخرين للحصول على أصول مالية في صورة أوراق مالية.

التزامات الوسيط:

١- يتلقى الأعضاء أوامر البيع والشراء من المستثمرين(:أمر المستثمر)
٢-يتم استلام أوامر بيع أو شراء عدد معين من الأسهم لورقة مالية محددة نيابة عن مستثمر معين.

٣-يجب على الأعضاء اتخاذ كافة وسائل الحيطة المعقولة للتأكد من أن كافة المستندات المؤيدة لأمر التداول صحيحة وسارية المفعول. ويجب على الأعضاء تحديد هويات المشترين والباعة للتأكد من أحقيتهم في شراء أو بيع الأسهم. ويجب على الأعضاء التأكد من أن كافة المستندات المؤيدة لأمر التداول موضوعة بالصيغة الصحيحة. ويكون العضو مسؤولا عن أي إخلال في تسليم الأسهم أو عدم سداد المشتري للقيمة.

٤-ينبغي إبلاغ المستثمرين عن آخر أسعار تداول الأوراق المالية

٥- وينبغي أن يوفر لهم آخر المعلومات الخاصة بالسوق ضمن مقر العضو على الأقل.

٦-يكون الأعضاء مسؤولين عن التحقق من دقة واكتمال أوامر البيع والشراء الصادرة عن المستثمر.

أولوية العميل: يتعين عل العضو التعامل مع عملائه وحساباته الخاصة والعمليات التي يجريها لصالح موظفي العضو، على أساس من العدالة والإنصاف في الأولية والدور.

وقت التنفيذ: حالما يصل العضو إلى اتفاق أو بيت في قرار لتنفيذ عملية ما، فيتعين عليه تنفيذها أو بدء العمل على تنفيذها بأسرع ما يمكن عمليا ضمن الظروف المحيطة.
التنفيذ الأفضل: عند تعامل العضو مع أحد عملائه يتوجب على العضو العمل على تنفيذ الأوامر بأفضل سعر سائد في السوق لنفس الحجم.

افتعال التداول: ينبغي على العضو أن لا يقوم بإجراء عمليات على نحو غير ضروري أو بكميات زائدة مع العملاء أو لصالح) العملاء الذين فوضوه بإجراء العمليات والاستثمار لصالحهم وذلك بهدف زيادة العمولة المحصلة.

التقرير عن الصفقات: حالما يتم الانتهاء من الصفقة، فيتم عادة الإفصاح عن تفاصيل العملية مباشرة في السوق من خلال نظام التداول. تقوم إدارة مراقبة السوق بنشر أقل قيمة مطلوبة للصفقات لتحدث أثرا في تغيير سعر الافتتاح أو آخر سعر للتداول أو سعر الأقفال. وإذا كانت قيمة التداول مساوية للقيمة التي أعلنتها إدارة مراقبة السوق أو أقل منها، فلا تحدث عادة أي تغيير في سعر الافتتاح أو في آخر سعر تداول أو في سعر الإقفال. ويجب إبلاغ إدارة مراقبة السوق عن أي صفقات تتم خارج السوق خلال ساعة واحدة م تنفيذ تلك الصفقة. ويقوم المسئولون في إدارة مراقبة السوق بالإعلان عن تفاصيل هذه الصفقة مباشرة.
السرية: يجب التعامل مع معلومات العملاء بسرية تامة، إلا في الحالات التي يتطلب القانون والأنظمة المرعية ذلك.

رفع تقارير العملاء: على العضو الذي نفذ أمر تداول لصالح عميل من عملائه أن
يرسل إلى العميل إيصال تأكيد عن العملية التي نفذت باسمه، وذلك مباشرة في يوم التنفيذ أو بأسرع ما يمكن
أن يلتزم بشكل دائم مع متطلبات العميل فيما يتعلق بإرسال إيصالات التأكيد للعميل، وذلك بقدر الإمكان

أما بالنسبة للعملاء الذين فتح العضو معهم حساب عضو، فينبغي على العضو أن يرفع بيانا لهم كل ثلاثة شهور على الأقل يبين جميع التداولات والنشاطات الأخرى التي تمت على الحساب أثناء تلك الفترة
التداولات المالية الأخرى على الحساب وفي حالة عدم وجود أي نشاط على الحساب في فترة معينة، فإن المعلومات المطلوبة المشار شهرا فقط، ويشترط هنا الاستجابة لطلب العميل في إرسال تقرير له بالبريد أو بأي 12 إليها أعلاه ينبغي إرسالها للعميل كل طريقة أخرى خلال 15 يوما من
انتهاء الفترة التي تخص هذه التقاريراستحقاق أرباح الأسهم يجب أن تحمل الأسهم التي يتم شراؤها عن طريق نظام التداول استحقاقات المستثمرين في الأرباح يتم دفعها بعد عملية الشراء

ولكي تتضح عملية استحقاق أرباح الأسهم في عمليات الشراء التي يكون تاريخها قريبا من التاريخ الذي تقوم فيه الشركة بإغلاق دفاترها الخاصة بالدفعات، فإنه يتوجب على الشركات إخطار هيئة السوق المالية خطيا عن التاريخ الذي تزمع فيه الشركة إغلاق دفاترها الخاصة بدفعات أرباح الأسهم، أو توزيع أي فوائد أخرى ذات علاقة، وذلك
حالما تقوم الشركة بالبت في هذا الشأن. تقوم هيئة السوق المالية بنشر المعلومات المتعلقة باستحقاق أرباح الأسهم من خلال النظام.
استحقاقات المنفعة: ينبغي على الشركات المدرجة التي تقوم بإصدار للحقوق أو الأسهم المجانية أو التي تنشأ قسما فرعيا أو تجميعا معينا للأسهم، أو تقوم بأي ترتيب آخر من شأنه أن يؤثر على قيم الأسهم المتداولة، ينبغي عليها أن تخطر هيئة السوق المالية بذلك قبل قيامها بهذا الإجراء، ولا ينبغي أن تؤخر ذلك إلى ما بعد إرسال الأوراق للجمعية العمومية المعينة.

الحالات ينبغي على الشركة التنسيق مع هيئة السوق المالية بخصوص جدول التداول:

١-الاتفاق مع هيئة السوق المالية في حالة إصدار حقوق، وكيفية التعامل مع الحقوق المنتهية.

٢- الاتفاق مع هيئة السوق المالية، في حالة نوع جديد من الأسهم، حول تاريخ البدء في تداول هذه الأسهم، وكذلك التاريخ الذي سيتوقف فيه تداول النوع القديم من الأسهم. إذا كان لا بد من تداول ورقة مالية واحدة، بحالتين مختلفتين في نفس الوقت، فإن النظام سيقوم بتداول ورقتين ماليتين اثنتين. تقوم المؤسسة بنشر المعلومات المتعلقة بالحالة من خلال نظام التداول.

المعلومات الداخلية السرية: يعتبر مخالفاً لهذه الأنظمة قيام وسيط نيابة عن أي شخص بتنفيذ أي عمليات تداول في أوراق مالية بناء على معلومات داخلية أو سرية تتعلق بشؤون شركة مدرجة قبل الموعد الاعتيادي أو المقرر لقيام تلك الشركة بإعلان تلك المعلومات.
الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي في السوق المالي السعودي مصرح به للأشخاص الطبيعيين
والاعتباريين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى المقيمين من غير السعوديين داخل المملكة، فيما عدا ذلك لا يسمح للأجانب بالاستثمار مباشرة في أسهم المنشآت المدرجة في قائمة السوق السعودي، مع بقاء الحق في الاستثمار غير المباشر في السوق قائما عن طريق صناديق الاستثمار المشتركة.

Mutual funds.

المستثمرون: لا يجوز لأي شخص التداول على أساس المعلومات الداخلية التي اطلع عليها، ما لم تكن المعلومات منشورة أمام الجمهور بشكل ميسر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
ولا يجوز أيضا التلاعب بالأسواق أو إنشاء أسواق زائفة، ولا يجوز القيام بأي عمل من شأنه أن يضلل السوق ويقودها للاعتقاد بأن هناك نشاطا. ولا يجوز أيضا الإعلان عن أي معلومات غير صحيحة

التحويل إلى حقوق: لا يجوز للمستثمرين الذين يمتلكون أسهماً في شركات سعودية أن يقوموا بتحويلها إلى حقوق أخرى، كالقيام على سبيل المثال بإصدار شهادات إيداع دولية مقابل تلك الأسهم.

العمل في مجال الوساطة ليس متاحا لأي شخص. يقتصر عمل الوساطة على من يكون حاصلا على ترخيص ساري المفعول ويعمل وكيلا لشركة مساهمة مرخص لها في ممارسة أعمال الوساطة ، ما لم يكن ذلك الشخص قد استثنى من تلك المتطلبات.

"Broker"أولا: "الوسيط"

هو وكيل عن البائع أو المشترى لتنفيذ أوامر البيع والشراء. والوسيط بهذا التعريف شخص مهمته تلقى الأوامر، يختاره العميل لمجرد حصوله على ترخيص بمزاولة المهنة من الجهات المختصة.

"Floor Brokerثانيا:"وسيط المقصورة ":
هو عضو فى البورصة، يقوم بتنفيذ الأوامر من داخل المقصورة التداول، حيث لا يسمح بدخول المستثمرين.

"Specialist"-" ثالثا: "المتخصص:
يقوم بمهمتين رئيسيتين :

الحفاظ على النظام فى السوق فيما يتعلق بتداول الأسهم الموكلة إليه، بحيث يقوم بالبيع والشراء من حسابه الخاص متحملا المخاطر عندما يكون هناك فجوة بين حجم البيع والشراء فى السوق، وهو ينفذ عملياته عكس اتجاه السوق

يلعب دور "وسيط الوسيط" فيقوم بتنفيذ عمليات تداول نيابة عن وسيط آخر بسبب ضيق الوقت.

"Market Maker"-"رابعا: "صانع السوق

:وهو يطلق على أحد فئتين:
عضو يقوم بتنفيذ العقود لحسابه الخاص متحملا المخاطرة، ويلقى على عاتقه مسؤولية إبقاء السوق عادلا منظما وتنافسيا- أو - شركة لها نشاط متعاظم بيعا وشراء فى الأسواق غير المنظمة. - تلعب بيوت الوساطة وصناديق الاستثمار المشترك وبعض المستثمرين

:أولا: علاقة الوسيط بالعميل:

-:تتمثل مسئولية الوسيط تجاه العميل في
تقديم المعلومات المتوفرة حول السوق بشكل عام وحول السهم موضع اهتمام العميل بكل دقة وموضوعية.
إعطاء المعلومات الموثوقة والمؤكدة والمتوفرة في السوق.
التفريق بين ما هو متداول فعليا في السوق من معلومات وأسعار معلنة وموثقة .
والمصنف "كمعلومة" وبين ما هو متوقع عن ورقة مالية معينة والمصنف "كرأي

حالة تطبيقية:

يتناقل المستثمرون فيما بينهم أن شركة)س(ستعلن عن توزيع مبلغا معينا من الأرباح للسهم ولكن لم يصدر بيان أو إعلام رسمي يجب بيان بأن هذا النوع من المعلومة متوقع وأنه ليس بمثابة الخبر المؤكد، وقد يكون من المفيد إعطاء [E .من الشركة بهذا الخصوص العميل رأيا حول سهم الشركة – بيع جيد، شراء جيد، سعر متوقع- إذا توفرت دراسة مفصلة حول هذا السهم.

٢-المحافظة على الموضوعية في التعامل مع العميل
نظراً لأن الوسيط يتحمل المسئولية الكاملة عن تعامله مع المستثمرين، فيجب عليه أن يمارس أعلى درجات الاحترافية التي تكفل العمل باستقلال وموضوعية. ولتنفيذ ذلك يجب على الوسيط:

١-تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على استقلاليته أو تعامله الموضوعي مع العميل
- تسجيل تعليمات العملاء الخاصة لعمليات السوق المالي ويشمل
- التعليمات الإلكترونية عن طريق الإنترنت o .التعليمات الشفوية عبر الهاتف oالتعليمات المكتوبة.
- ٢-الاحتفاظ بالسجلات لمدة لا تقل عن أثني عشر
- شهراً منذ تاريخ استلام تعليمات العميل الاحتفاظ بالسجلات في حالة حدوث
- نزاع أو اختلاف حول تعليمات العميل، إلى حين حل النزاع نهائيا.
-
- ٣-التحقق من دقة واكتمال أوامر البيع والشراء التي مصدرها العميل.
- ٤-توثيق البيانات على نماذج التداول بكل دقة وخط مقروء.
- ويجب أن تظهر الأختام الزمنية والتواريخ بوضوح على صفقات التداول.
-

يجب على الوسيط ألا يمارس عملاً غير مفوض فيه على حسابات
العملاء عدا في حالة الحسابات المفوضة. وهذا يشمل حالة تداول الوسيط نيابة عن العميل ثم إخطار العميل لاحقاً بالعمليات المنفذة.

ويتبع لما ذكر أعلاه، عدم أحقية الوسيط استخدام أو رهن أو إقراض الأوراق المالية للعميل أو أمواله بدون تفويض من العميل يجب ألا ينفذ الوسيط أوامر العملاء من خلال حسابه الخاص.

حالة تطبيقية:

قام العميل بإعطاء الوسيط أمرا لبيع عدد من الأسهم بسعر محدد ولم ينفذ الأمر.
يجب أن يتم توضيح الموضوع للعميل بأن سبب عدم تنفيذ الأمر يعود لظروف السوق وبأن الأمر قد تم إدخاله حال وروده إلى الوسيط مع إثبات ذلك للعميل بالدليل
إذا طلب ذلك.

المعاملة العادلة للعملاء تلقي الأنظمة على الوسيط مسئولية أخلاقية وقانونية في وجوب معاملة جميع العملاء معاملة عادلة ومتساوية حتى لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بعدالة سوق الأوراق المالية. كذلك على الوسيط أن يلتزم بتطبيق أنظمة التداول العامة على كافة عملائه.

حالة تطبيقية:
يقوم الوسيط بإدارة أمر تداول لأحد عملائه المميزين أولاً قبل عملائه الآخرين متجاهلاً التسلسل الزمني لهذه الأوامر.
يعتبر هذا الوسيط مخالفاً للائحة سلوكيات السوق، وكان الأجدر به التعامل مع الأوامر الواردة حسب التسلسل الزمني لورودها مع الأخذ بعين الاعتبار درجة ملاءمة أوامر التداول لحركة السوق.

حالة تطبيقية:

أعلنت شركة{س}عن تحقيق أرباح للربع الثالث من هذه السنة المالية أكثر من مما كان متوقعاً، يقوم الوسيط بتأكيد هذا الخبر لعملائه المميزين فقط.

يعتبر هذا التصرف مخالفاً لمسئولية العميل بالمعاملة العادلة تجاه عملائه، إذ يفترض قيام الوسيط بتزويد عملائه بالمعلومات المتوفرة لديه بشكل متكافئ.

المحافظ على سرية معلومات العملاء يجب على الوسيط المحافظة على سرية معلومات العملاء المتعلقة بجميع معاملاتهم التجارية وتوجهاتهم الاستثمارية بصورة تامة إلا في الحالات التي يتطلب القانون والأنظمة المرعية خلاف ذلك. مثل حصول الوسيط على معلومات تفيد بأن العميل قد وقع في تجاوزات قانونية. في هذه الحالة قد يكون الوسيط ملزماً قانوناً بالتبليغ عن هذه المعلومات للسلطة المختصة.

حالة تطبيقية:

أحد العملاء المميزين يتصل لمعرفة حجم صفقة غير معلنة بالكامل والجهة المسئولة عنها والتي تخص عميلا مؤسسيا آخر بهدف البناء على هذه المعلومة.
يجب على الوسيط كتمان المعلومة التي تتعلق بالجهة المستفيدة من الصفقة أو حجمها الكلي
عدم استغلال ثقة العميل على الوسيط أن يتصرف وفق المسئولية الممنوحة بالمحافظة على ثقة العميل، ووفقاً لذلك يجب على الوسيط إبلاغ المستثمر بأحدث أسعار تداول الأوراق المالية التي يبدي اهتماما بها.
ويتوقع من الوسيط تقديم مصلحة العميل على مصلحته الشخصية، وأن يتصرف بأولوية تجاه عملائه وتحقيق مصلحتهم في المقام الأول.

ثانيا: علاقة الوسيط ومسئوليته تجاه صاحب العمل:

:تندرج مسئولية الوسيط تجاه صاحب العمل تحت ثلاث عناصر رئيسية

أ- الالتزام بتعليمات صاحب العمل في ممارسته المهنة.

.ب- تفادي تضارب المصالح.
ج- مكافآت العملاء.

أ-الالتزام بتعليمات صاحب العمل
يلتزم الوسيط باتباع تعليمات صاحب العمل كاملة في تنفيذ مسئولياته المهنية والمحافظة على المستندات المطلوبة حسب لوائح العمل الداخلية، وحسب ما تقتضيه مصلحة العمل، ما لم يكن مخالفاً للقانون أو لأخلاقيات المهنة.

ب-تفادي تضارب المصالح
يجب على الوسيط أن يبلغ رب العمل بجميع استثماراته القائمة واستثمارات أقاربه من الدرجة الأولى وعن أي تضارب في المصالح قد يؤثر على قراراته أو تعامله مع تداولات أسهم معينة أو مستثمر محدد. أما في حالة وجود مثل هذا التضارب فإن المسئولية التامة تقع على عاتق الوسيط للعمل على وضع مصالح رب العمل من جهة
ومصالح العملاء من جهة أخرى قبل مصلحته الشخصية ومصالح أقاربه.

ج-الكشف عن المكافآت من العملاء
يعتبر الوسيط مسئولاً عن الكشف عن أي مكافآت أو هدايا يتلقاها من أي من العملاء أو المستثمرين الذين يقوم بالتعامل معهم، أو أي من إدارات الشركات بحيث تؤثر هذه المكافآت والهدايا على موضوعية أو استقلالية العضو. إلا أنه يمكن للوسيط قبول مثل هذه المكافآت والهدايا شريطة توفر كل من الشرطين التاليين معا:

- ١-أن لا يؤثر قبول هذه المكافآت والهدايا على موضوعية واستقلال الوسيط.
-
- ٢-أن يبلغ رب العمل ويحصل على موافقته المسبقة.

فتح حسابات في بنك آخر:

يمنع الوسيط من فتح أي حسابات تداول له في بنك آخر، إلا إذا كان بنك الوسيط لا يقدم الخدمة المطلوبة. ويشترط في هذه الحالة إبلاغ رب العمل بذلك

ثالثا: مسئولية الوسيط تجاه المهنة:

:تقع على الوسيط مسئولية مباشرة تجاه مهنته تتمثل في
أ- عدم القيام بأي عمل ينعكس سلباً على سمعة المهنة
يتحمل الوسيط الحاصل على ترخيص مزاولة المهنة جميع التبعات المترتبة على إخلاله بأنظمة أو أخلاق المهنة ويكون مسئولاً عن زيادة ورفع مستوى الثقة العامة من العملاء والمستثمرين. ولهيئة السوق المالية الصلاحية الكاملة في التحري عن ذلك
ضمن الأنظمة واللوائح الخاصة.

يحق لهيئة السوق المالية القيام التحريات اللازمة ومراجعة أي مخالفة
للأحكام، أو لأي سوء تصرف من جانب الوسيط.

في حال ثبوت مخالفة الوسيط لأي من الأحكام والقوانين النافذة يحق
لهيئة السوق المالية إيقاع عقوبة الإيقاف عن التداول على هذا الوسيط ولا يعود بإمكانه الاستمرار في مزاولة المهنة حتى زوال قرار الإيقاف. ولكن لا تتأثر أي من الأوامر المؤكدة التي سبق صدورها عن الوسيط
الذي تم إيقافه إلا إذا ارتأت هيئة السوق المالية ذلك.

ب- التحلي بالنزاهة والاستقامة:
يجب على الوسيط احترام أخلاقيات المهنة الممنوحة بالحصول على ترخيص تداول. ويتوجب بموجب ذلك أن لا يكون الوسيط على علاقة بأي شكل من الأشكال بأي عمل مهين يكون نتاجه الإخلال بالأمانة أو التدليس أو الكذب

ج- تجنب ترويج الشائعات:
يتوقع من الوسيط المقدرة على التفريق بين ما هو حقيقي وموثق أو معلن عن طريق مصادر رسمية وموثقة، وبين ما هو إشاعة تنقصها الحقائق. ولذلك يبقى الوسيط مسئولاً عن عدم ترويج مثل تلك الشائعات، نظراً لواجبه في التحلي بالموضوعية والاستقلالية تجاه العملاء والمستثمرين.

د- تجنب التعامل في المعلومات السرية الداخلية وترويجها:

تعرف المعلومات السرية الداخلية لأي شركة على أنها كل من
معلومات حساسة وبالغة الأهمية.
يتأثر قراره بناء أي أن المستثمر العادي سوف وتشمل: الأرباح، الأرباح الموزعة، هيكلة الشركة، السيطرة والاندماج مع شركات أخرى،بيع أو شراء أصول جديدة، التخلف عن سداد مبالغ مستحقة، أو اكتشافات جديدة للنفط.

معلومات غير معلنة: أي أن هذه المعلومات لم يعلن عنها للجمهور .

أحكام عامة لإجراءات التداول مع العميل:
تسجيل تفاصيل أوامر الشراء والبيع الواردة والتي تشمل١-

أ- هوية العميل. ب- الورقة المالية التي يرغب العميل شراءها أو بيعها. ج- كمية الأوراق المالية التي يغطيها الأمر. د- نوع الأمر
أمر سوق - أمر محدد السعر -
ه- وقت استلام الأمر

٢-تسجيل أية معلومات أو استشارة تقدم من قبل الوسيط للعميل
٣-تسجيل تفاصيل التسليم للأوراق المالية موضع التداول في حالة الحفظ لدى البنك- حيث يطلب من العميل التوقيع على اتفاقية حفظ مع البنك
٤-تسجيل وتنفيذ أي تعديلات للأوامر القائمة

٥-إعلام العميل بتنفيذ أو إلغاء أو تعليق أو انتهاء صلاحية الأمر.
: ٦- الحرص على
أ- تنفيذ الأوامر في الوقت المحدد.
.ب- تنفيذ الأوامر حسب تعليمات العميل.
ج- تنفيذ جميع الأوامر إذا سمحت ظروف السوق بذلك.
٧-تسجيل شكاوي العملاء.

مثال: شركات الوساطة المالية السعودية

https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/market-participants/members/members-trading-activity/!ut/p/z1/pZHBboMwDEC_pQeu2CW0Zb1FTC0wYEMrlOYy0YoGJCAosLHPX9Sph0qMbapvtt6zExsYpMCa7KPkWV-KJqtUfmDLt9DxbQct4wk98oh0Ge58O3gmGBuwvwCGYVvzBxN99FdzBWzRjQKT4MIE9i9_64YrpBF1kk2yl0q5z8c_zscfguJv_msmVQ92waa2cAuMfHMSwGuHiYd6wHgljt9Ho82RWByYzM-5zKX-LlW56Pu2W2uo4TAMOheCV7l-ErWGY0ohuh7SWxLaOo7j9NMtX-q91dHZF8G7ch0!/#year٢%D9%A0١٩

لائحة السلوكية لمهنة الوساطة

قواعد السلوك:

تحرص السلطات المالية في مختلف البلدان على وضع ضـوابط وقواعـد لـسلوك المتعاملين في الأسواق المالية، نظراً لما لذلك من أثر مباشر على زرع الثقة فـي نفوس المستثمرين، مما يدفع في اتجاه تحسين بيئة التداول في السوق المـالي. وفـي الوقت الحالي تقوم قواعد السلوك المهني للمتعاملين في سوق رأس المال السعودي على عدد من الأنظمة التي أصدرتها هيئة سوق رأس المال السعودي بهدف تنظيم عملية التعامل مع السوق والتي من أهمها "لائحة سلوكيات السوق" إضافة إلى نظـام السوق المالي الذي تطرق الفصل الثامن فيه إلى بعض المخالفات مثل الاحتيـال والتداول بناء على معلومات داخلية بينما تطرق الفصل العاشر إلى العقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات في السوق.

للسوق المالية الحق في التفتيش و التحقيق على أي وسيط أو وكيل للتأكد من كونه خالف أو يخالف أو قامت قرائن على أنه على وشك أن يخالف السوق و تعليماتها. وذلك من بعد الحصول على قرار بالاستدعاء و الاستجواب و التفتيش من لجنة الفصل في المنازعات المالية.

إيقاف الوسطاء:

١-يمكن لإدارة مراقبة السوق إيقاف أو شطب وسيط أو مجموعة وسطاء أو أعضاء السوق. ويتم اتخاذ هذه الإجراءات عادة في ظروف معينة.
٢- يجب أن تقوم مراقبة السوق بإبلاغ الأطراف المعنيين بالإيقاف.
٣-تقوم إدارة مراقبة السوق بإبلاغ الجمهور أو أعضاء السوق الآخرين حسبما تراه مناسبا.
٤-يمكن أن يتم الإيقاف أو الشطب في أي وقت سواء كانت السوق مفتوحة أو مقفلةيجوز لإدارة مراقبة السوق شطب أي وسيط تداول أو عضو من أسواق معينة أو
من سوق الأوراق المالية ككل.

يجوز لهيئة السوق المالية تعليق الإدراج أو إلغاؤه في أي وقت حسب ما تراه مناسبا في أي من الحالات الآتية:

إذا رأت ضرورة ذلك لحماية المستثمرين أو للمحافظة على سوق منتظم.
إذا أخفق المصدر إخفاقاً تعده الهيئة جوهرياً في الالتزام بنظام السوق المالية و لوائحه التنفيذية بما في ذالك عدم سداد أي مقابل مالي أو غرامات في مواعيدها.
إذا لم تستوف الأوراق المالية التي بأيدي الجمهور متطلبات السيولة المنصوص عليها في قواعد التسجيل و الإدراج
إذا رأت الهيئة أن مستوى عمليات المصدر أو أصوله لا تسوغ التداول المستمر لأوراقه المالية قي السوق.
إذا رأت الهيئة أن المصدر أو أعماله لم تعد مناسبة لتسويغ استمرار إدراج أوراقه المالية قي السوق.
إذا علق أو ألغي إدراج الأوراق المالية للمصدر الأجنبي في سوق مالية أخرى او في حالة الإدراج المزدوج للأوراق المالية.

المتضررين من قبل الوسيط:
أي ضرر مالي يلحق المتعامل نتيجة مخالفة الوسيط {الشخص المرخص له}لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذ.

أولا:

لتقدم بشكوى للوسيط، ويجب على الوسيط معالجة الشكوى بالطريقة المناسبـةوبأسـرع وقـت،واتـخـاذ اجراءات التصحيحية اللازمة.

ثانيا:
التقدم بشكوى لهيئة السوق المالية .

ثالثا:

إيداع الدعوى لدى لجنة الفصل في منازعات اوراق المالية بشرط أن يُرافقها ما يُثبت إيداع الشكوى أو ًلا لدى الهيئة ومضي مدة تسعين يوم ًا من تاريخإيداعها ،أوأنيُرافقهاإخطارمنالهيئةبجوازايداعلدىاللّجنة قبل انقضاء هذه المدة. ويتعين أن تكون الدعوى في نفس موضوع الشكوى أمام الهيئة. كما للمتضررين الحق في رفع دعوى جماعية لدى لجنة الفصل في منازعات اوراق المالية، يقيمونها ضد مدعى عليه أو أكثر، على أن تشترك دعواهم في اسس النظامية والوقائع المدعى بها وموضوع الطلبات.

العقوبات والأحكام الجزائية للمخالفات (عام)

للهيئة الحق في رفع دعاوي أمام لجنة
الفصل في منازعات الأوراق المالية. فإذا تبين للهيئة أن هناك شخصا قد قام بأعمال أو ممارسات تشكل مخالفة لأحكام النظام أو اللوائح أو القواعد التي تصدرها الهيئة، أو لوائح السوق المالية ،فلها الحق بإقامة دعاوى أمام اللجنة من أجل استصدار قرار بالعقوبة المناسبة و تشمل العقوبات ما يلي:

إنذار الشخص المعني.
إلزام الشخص المعني بالتوقف أو الامتناع عن القيام بالعمل موضوع الدعوى.
إلزام الشخص المعني باتخاذ الخطوات الضرورية لتجنب وقوع المخالفة أو اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لمعالجة نتائج المخالفة.

تعويض الأشخاص الذين لحقت بهم أضرار نتيجة للمخالفات المراتكبة أو إلزام المخالف بدفع المكاسب التي حققها نتيجة هذه المخالفة إلى حساب الهيئة.

تعليق تداول الورقة المالية.

منع الشخص المخالف من مزاولة الوساطة و إدارة المحافظ أو العمل كمستشار استثمار للفترة الزمنية اللازمة لسلامةالسوق وحماية المستثمرين.

الحجز والتقييد على الممتلكات.

المنع من السفر.
المنع من العمل في الشركات التي تتداول أسهمها قي السوق.

يجوز للهيئة و بالإضافة للعقوبات المذكورة عاليه أن تطلب من اللجنة إيقاع غرامة مالية على الأشخاص المسؤولين عن مخالفة متعمدة لأحكام هذا النظام أو اللوائح أو القواعد التي تصدرها الهيئة. و يجب ألا تقل الغرامة عن ١٠.٠٠٠ ريال و ألا تزيد على مائة ألف ريال عن كل مخالفة تم ارتكابها.

لائحة سلوكيات السوق:

٢-التداول بناء على معلومات داخلية:

لكي ينطبق التداول المبني على معلومات داخلية يشترط أن تكون الورقة المالية ذات العلاقة ورقة مالية متداولة و ان تكون هنالك معلومات داخلية كانت لتؤثر في سعر أو قيمة الورقة المالية لو تم الإفصاح عن هذه المعلومات الداخلية أو تم توفيرها للجمهور.

تقدم لائحة سلوكيات السوق توضيحا للمقصود بالشخص المطلع بأن يشمل أياً من التالي:
١-عضو مجلس إدارة أو مسؤل تنفيذي أو موظف لدى مصدر ورقة ماليةذات علاقة.
٢- شخص يحصل على معلومات داخلية من خلال علاقة عائلية
٣-شخص يحصل على معلومات داخلية من خلال علاقة عمل بما في ذلك الحصول على المعلومات:
-من خلال مصدر
-من خلال أي شخص له علاقة عمل مع الشخص الذي يحصل على المعلومات.
-من خلال أي شخص يكون شريك عمل للشخص الذي يحصل على المعلومات.

شخص يحصل على معلومات داخلية من خلال علاقة تعاقدية بما في ذلك الحصول على المعلومات من
-المصدر للورقة المالية.
-أي شخص له علاقة تعاقدية بالشخص الذي يحصل على المعلومات.

٣-البيانات غير الصحيحة:

يحظر على الأشخاص تقديم بيانات إذا كان التصريح بالبيان قد قصد به التأثير في سعر الورقة المالية ، أو دفع شخص آخر إلى شراء أو بيع . سواء كانت البيانات شفهية أو مكتوبة.

هناك حالتان ينتج عنهما اعتبار الشخص مسؤولا عن الأضرار التي يتعرض لها مدعي الضرر و نتيجة تقديم بيان غير صحيح؛ فهناك حالة تنشأ عندما يقدم شخص بيانا غير صحيح بشأن واقعة جوهرية و تم تقديم ذلك البيان لغرض تحقيق ربح (أو منفعة تجارية) أو لشراء ورقة مالية أو بيعها. ولكي ينجح في إثبات الضرر على مدعي الضرر أن يثبت أنه كان سيتصرف بطريقة أخرى و لو علم بعدم صحة البيانات أن الشخص الذي قدم البيان غير الصحيح كان
يعلم (أو كان على دراية بأن هنالك احتمالا كبيرا) بأن البيان غير صحيح بشأن واقعة جوهرية.

أما الحالة الثانية فتنشأ عندما يفشل شخص في تقديم بيان مل م بتوفيره حسب نظام السوق المالية و لوائلحه التنفيذية أو قواعد السوق ويمكن أن تكون دعاوى الضرر ناجحة إذا كانت متعلقة بواقعة جوهرية أو متعلقاة بشراء ورقة مالية أو بيعها. على مدعي الضار أن يثبت أنه لم يكن على علم بإغفال البيان وأنه ما كان ليشتري أو يبيع الورقة
المالية المعينة(كلياً أو عند ذلك السعر)لوعلم مسبقاًبإغفال البيان.